



الرباط في 09 / 06 / 2014

## بيان إخباري

### حول اللقاء الذي جرى يوم 28 ماي 2014 مع السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة - المحترمة.

#### تقديم

بناء على الدعوة التي وجهت للمكتب النقابي الوطني لقطاع البيئة- الفيدرالية الوطنية للطاقة والمعادن والماء والبيئة المنصوي تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب - من طرف السيدة الوزيرة المنتدبة في البيئة - المحترمة، لحضور الاجتماع التواصلي بتاريخ 28 ماي 2014، فقد تم هذا اللقاء الهام والذي يدخل في إطار الحوار القطاعي، وتميز بالمسؤولية والصدق وعدم المزايدات حيث أبدت السيدة الوزيرة نيتها الحسنة وتعاونها لتسوية بعض المشاكل العالقة والعامّة.

في البداية، بعد الصلاة والسلام على النبي، قدم المكتب النقابي كلمة ترحيب بالسيدة الوزيرة المحترمة - بعد حصولها على ثقة جلالة الملك في تدبير شأن هذه الوزارة المنتدبة، راجين لها مسيرة موفقة لاستكمال بناء هذا القطاع.

كما ذكر المكتب النقابي بدور النقابة كقوة اقتراحية و شريك في بناء دولة الحق والقانون والديمقراطية والمؤسسات علما بأن الدستور أعطى قيمة مضافة في هذا الإطار.

كذلك، ثمن المكتب النقابي كل الإصلاحات الموفقة للسيد الكاتب العام - المحترم، عبر إحداث عدة تغييرات لتدبير هذا القطاع.

كذلك، أكد المكتب النقابي على لعب دوره الهام في حل عدة مشاكل لموظفي القطاع عن طريق الاجتماعات المفتوحة على مدار السنة، مع السيد مستشار السيد الكاتب العام - المحترم - المكلف بالحوار مع النقابات.

#### النقط الأساسية لهذا الاجتماع التواصلي

خلال هذا الاجتماع تمت مناقشة عدة نقط مع تقديم اقتراحات وحلول لبعض المشاكل، يمكن تلخيصها في ما يلي

- المطالبة بهيكلية جديدة لقطاع البيئة حتى تستجيب لتطلعات أطر وموظفي قطاع البيئة، والتحديات الكبرى التي تنتظر هذا القطاع، خاصة التأكيد على تحفيز العنصر البشري في هذا الإصلاح، الذي هو سر كل نجاح.
- رد الاعتبار للأطر وتجنب سياسة الإقصاء والتهميش وتمكين الأطر من الملفات والعمل حسب مؤهلاتها و تكافؤ الفرص في تحمل المسؤولية و القيام بالمهام داخل و خارج الوطن.
- تسوية مشاكل المصالح الخارجية وإعطاء العناية اللازمة عبر توفير حل المتطلبات (التعويض عن التنقل داخل الجهة بالنسبة للمهام طويلة المسافة، إعداد تكليف بمهمة، تفويض الإمضاء).
- إعادة النظر في طريقة الترقية لدرجة متصرف من الدرجة I وذلك باعتماد معايير موضوعية ومنصفة للترقية بالاختبار لجميع الفئات.



- دعم تسوية ملف هيئة المتصرفين.
- إيجاد الحلول لتسوية الوضعية الإدارية لفائدة الموظفين حاملي شهادة التقني والتقني المتخصص غير المدمجين في السلاالم 8 و 9.
- إيجاد صيغة أو طريقة مثلى فيما يخص امتحان الكفاءة المهنية الخاص بالتقنيين.
- تحفيز السائقين عن طريق الرفع من التعويضات عن التنقل الخاصة ببعض المسافات الطويلة التي تقطع في يوم واحد (90 درهم عوض 60 درهم) ، تخصيص دورات تكوينية لهم، تزويدهم بهواتف أو توفير خط هاتفي (لأنهم يضطرون لاستعمال هواتفهم الخاصة).
- الحرص على تسبيق التعويضات عن المهمات التي تتطلب أكثر من يوم خاصة المهمات الميدانية.
- تسوية ملف التعويضات لسنة 2013، والحرص على صرف التعويضات الجزافية في وقتها وعدم تأخيرها.
- الحرص على تسوية جميع مشاكل المختبر الوطني لدراسة ورصد التلوث، بالمناسبة نوه بالسيدة الوزيرة حين قررت إعادة المختبر إلى مكانه الأصلي من مدينة بنسليمان إلى مدينة الرباط .
- الرفع من ميزانية الوزارة قصد حل جميع المشاكل المادية العالقة.
- تفعيل الزيادة في المنحة المخصصة لجمعية الأعمال الاجتماعية حتى تستجيب لمطالب موظفي قطاع البيئة.
- تزويد قسم الميزانية والموارد البشرية بالمؤهلات البشرية اللازمة عند كل توظيف قصد تخفيف العبئ الملقي على الموظفين العاملين به.
- دعم مرأب السيارات بالسائقين والسيارات الجديدة قصد سد الخصاص الحاصل.
- تعميم الاستفادة من برامج التكوين والتكوين المستمر على كافة موظفي القطاع مع إعداد برنامج سنوي مسبق.
- تشجيع البحث العلمي بمشاركة مع المدارس الجامعية والقطاع الخاص المهيكل من خلال إعداد برنامج حقيقي وطموح يتضمن أبحاث المحافظة على البيئة , محاربة التلوث ، التنمية المستدامة .
- المزيد من احترام الحريات النقابية والمكتسبات.

المصطفى الداودي  
الكاتب الوطني للمكتب النقابي

